

➤ **مشكل متعدد الأبعاد ويحتاج إلى مناظرة وطنية كبرى**

«كازا مدينتي» تناقش معضلة النقل الحضري بالبيضاء

نعيمة لمسفر

2014، منها المراجعة الثالثة لعقد التدبير المفوض، بهدف خلق التوازن المالي والاقتصادي لقطاع الحافلات، وتجديد الأسطول، واعتماد نظام التذاكر الإلكتروني، في إطار التكامل بين الحافلات والترامواي.

من جهته، قال ممثل عن كازا ترامواي إن التجربة المتواضعة للترامواي، التي لم تتعد حتى الآن 11 شهرا، أثبتت نجاعة بعض الحلول بين 35 و90 ألف مستعمل يوميا، ينتقلون بين المراكز الحضرية الأربعة للمدينة، منكرًا بمساهمة الشركة في التخفيف من حدة المواصلات عن طريق السيارات، دون أن يغفل المشاكل التي تطرح على مستوى حوادث السير، التي تقع في أغلبها نتيجة عدم وعي المواطنين الراجلين وعد من سائقي السيارات، الذين مازالوا يتعاملون مع حركة السير بالكثير من التهور، على مسارات وخطوط السكة الحديدية للترامواي.

ولم يفت ممثل عن سيارات الأجرة الصغيرة أن يثير الانتباه إلى الأسطول المهترئ لعدد من الطاكسيات، وقال إن الدولة لا تعمل على تقديم إعانتها للمعنيين لتجديدها، شأنها شأن الطاكسيات الكبرى، مثيراً عددا من المشاكل التي تخبط فيها القطاع، وسبق أن كانت محط اتفاقيات بين المسؤولين الحكوميين دون أن تجد طريقها للتنفيذ إلى الآن.

وخلص المشاركون في اللقاء إلى أن معضلة النقل تحتاج لنقاش مستفيض، من خلال تنظيم ندوة وطنية تشارك فيها كل القطاعات المسؤولة المعنية.

وتعزز جمعية كازا مدينتي، باعتبارها قوة مدنية اقتراحية، إعداد مذكرة تشتمل على مختلف الاقتراحات التي يقدمها خبراء في المجال، لترفع إلى السلطة المختصة، والدفع بأخذها بعين الاعتبار خدمة للمواطن، وحقه في خدمات عمومية لائقة بمواطن القرن الواحد والعشرين.



(إفصا)

جانب من اللقاء

بوابك التطورات الديمغرافية، والذي لا يخضع لأي تصور معين للمنتخبين المتعاقبين على تسيير شؤون المدينة والديمقراطية المحلية، كما يتعلق بشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع إليها المواطن، والتي تضمن له حدا من رفاهية العيش.

فبالنسبة لممثل نقل المدينة، يوسف الودغيري، فإن شركته تعتمد سياسة تطوير مستمرة، وتعمل بموجب التفويض الحضري، الذي وقعته مع مجلس المدينة، منذ سنة 2004، لكن التزامات الشركة تبقى رهينة بتنفيذ السلطة المفوضة جملة من الالتزامات المقابلة، التي يمكن بموجبها دعم الشركة في تطوير خدماتها. واعترف المسؤول أن هناك اختلالات في التسيير، تفرضها إكراهات تتعلق بالكلفة الاستثمارية، التي لا تغطيها التعرفة المقررة، موضحاً أن بلوغ مستوى جودة معينة يقتضي إقرار نظام دعم مهم من قبل الدولة، اقتداء ببول اعتمدت هذا المبدأ.

وأعلن الودغيري عن بعض التغييرات المرتقبة في قطاع النقل الحضري، في أفق سنة

التدخل، مثل مساندة الجماعات المحلية لهذا القطاع، عن طريق ضريبة محلية للنقل تفرض على المقاولات المشغلة لعدد من المستخدمين، والتي من المفترض أن تؤمن نقلهم في أحسن الظروف، حتى تدفع بشبكة النقل العمومي إلى الأمام.

كما تقترح كازا مدينتي ممرات خاصة بالدراجات النارية والهوائية في كل الشوارع والمحطات الكبرى، لتشجيع استعمالها بدل السيارات، إلى جانب إيجاد حلول للنقط السوداء، ومعاقبة استعمال المنبه في غير محله، وحملة لتغيير السلوك قائدي السيارات والراجلين وشرطة المرور، حتى يشعروا بأنهم جزء من الحل، ثم التحسيس بأهمية استعمال طرق أخرى للتنقل غير السيارات الخاصة، مثل الترامواي والنقل التشاركي بين مستعملي الوجهة نفسها.

وكان اللقاء مناسبة اعتبر فيها المتدخلون من المهنيين في مجال النقل الحضري أن المشكل لا يكمن في الوسائل المتوفرة أو في حالة الطرقات، بل الأمر يتعلق بالتخطيط العمراني، الذي لا

أجمع المتدخلون في ندوة حول أزمة النقل، نظمت بالدار البيضاء، على صعوبة حل معضلة النقل التي يخضع تشخيصها لاعتبارات عدة، وتتحمل مسؤوليتها جميع الأطراف، من مسؤولين حكوميين ومسيرين للشان العام، ومهنيي القطاع، وفعاليات المجتمع المدني ومواطنين.

واعتبر المشاركون في هذا اللقاء، الذي نظمته جمعية كازا مدينتي، السبت الماضي، بالمركب الثقافي محمد زفزاف بالمعاريف، أن إشكالية النقل في مدينة من حجم الدار البيضاء تحتاج إلى مقاربة شمولية، تعتمد الأبعاد الرئيسية لها، وتقوم على البعد الاقتصادي السوسولوجي، المتمثل في تمكين السكان من نقلهم إلى حيث يريدون، والبعد البيئي، وما تخلفه حركة السير من تلوث وأضرار الضجيج المؤثرة على نفسية الناس، واستنزاف الوقود دون استفلال جلاء الزحام، ثم البعد الثقافي، لأن التواصل وصلة الرحم من مكونات ترابط المدينة وتجسيد وحدتها، عن طريق الاختلاط الاجتماعي.

وقال فريد نورالدين، عضو كازا مدينتي، في تقديمه للندوة، إن هذه الأبعاد لا تلغي أبعاداً أخرى لا تقل أهمية، مشيراً إلى معضلة النقل في الحد من فرص الشغل، لأن عددا من العاطلين يرفضون الانتقال في مقررات بعيدة عن سكنهم، لأن الأمر يفقدهم الكثير من الجهد والوقت والمال، إذ سيكون عليهم إنفاق كل الراتب فقط على النقل والأكل، فضلا عما يمكن أن يترتب عن هذه الإشكالية من أمراض الاكتئاب والتوتر النفسي، نتيجة التلوث البيئي والسعوي.

وتقول الجمعية إنها تضع إشكالية النقل وحلولها المحتملة داخل رؤية شمولية، ترمي إلى خلق مجال متكامل، طارحة جملة من المقترحات، تدعو القوى الحية والمسؤولين إلى